

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي

روما، 11-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

الاحتفال بمرور خمس عشرة سنة على إنشاء المعاهدة الدولية

موجز

قرر مكتب الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي، في اجتماعه الثاني، أن يكون موضوع هذه الدورة هو الاحتفال بمرور خمس عشرة سنة على دخول المعاهدة الدولية حيز النفاذ، وطلب إلى الأمين إعداد وثيقة تسلط الضوء على إنجازاتها خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، وعرض الاتجاهات المستقبلية المحتملة بشكل وجيز.

التوجيهات المطلوبة

إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة واعتماد قرار، مع مراعاة العناصر الواردة في المرفق بهذه الوثيقة، حسب الاقتضاء.



na893

NA893/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع:

<http://www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/en/c/1111365/>

أولاً - مقدمة

1- تقديرًا للدور الهام الذي تلعبه الموارد الوراثية النباتية في نُظْمنا الزراعية والمساهمات التي تقدمها في أمننا الغذائي، اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية) في دورته الحادية والثلاثين (نوفمبر/تشرين الثاني 2001). وهي اتفاق رئيسي متعدد الأطراف، يضع إطار حوكمة عالمي لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتبادلها في جميع أنحاء العالم، لصالح المجتمع العالمي اليوم وفي المستقبل.

2- وفي 29 يونيو/حزيران 2004، أبلغت المنظمة المجتمع الدولي بأن المعاهدة، وهي صك عالمي أساسي ملزم قانوناً يشجع الزراعة المستدامة، قد دخلت حيز التنفيذ.¹ وكان هناك في ذلك الوقت 55 طرفاً متعاقدًا في المعاهدة. وكان ذلك أسرع اتفاق دولي للمنظمة يدخل حيز التنفيذ بعد اعتماده.

3- وعملت المعاهدة الدولية، منذ دخولها حيز التنفيذ، على تسهيل التبادل المستمر للموارد الوراثية بتكاليف منخفضة للمعاملات في ما بين البلدان والمنظمات في جميع أنحاء العالم، بتوجيه وتنسيق عالمي من قبل الجهاز الرئاسي. وتشمل هذه التبادلات بذور النباتات التي توفر الأغذية والتغذية والمعلومات الحيوية المتعلقة بالبذور على حد سواء. ومن خلال الترويج على المستوى العالمي لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بطريقة عادلة ومنصفة، تشجع المعاهدة الدولية البلدان على التعاون وخلق حوافز لصون هذا التنوع البيولوجي الزراعي الثمين واستخدامه بشكل مستدام. وتعد المعاهدة الدولية اليوم أداة رئيسية لعمل المنظمة المعيارية في مجال التنوع البيولوجي الزراعي المتعلق بالنباتات، وقد تم الاعتراف بأنها إحدى أهم 10 إنجازات للمنظمة.

4- وبمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لدخول المعاهدة الدولية حيز التنفيذ، تسلط هذه الوثيقة أولاً الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية والتقدم المحرز في تنفيذها، حتى الآن، وفي النهوض بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام في جميع أنحاء العالم. كما تسترعي الوثيقة الانتباه أيضاً إلى البيئة السياسية العالمية السريعة التطور والمحيطية بالمعاهدة الدولية. وتشير إلى التطورات الرئيسية التي حدثت في التعاون الدولي والتنمية الزراعية، وكذلك إلى التغييرات الحرجة التي نشأت في السنوات الخمسة عشرة الماضية والتحديات الناشئة ذات الصلة بتنفيذها. وتقرح الوثيقة في الجزء الأخير، استناداً إلى الإنجازات ومع مراعاة أحدث التطورات والتحديات العالمية الناشئة، اتجاهات مستقبلية إرشادية يمكن أن ينظر فيها الجهاز الرئاسي لزيادة تعزيز مساهمة المعاهدة الدولية في الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

ثانياً - التقدم المحرز والإنجازات منذ دخول المعاهدة الدولية حيز التنفيذ

5- تؤكد المعاهدة من جديد أنه لا يوجد أي بلد يتمتع بالاكتمال الذاتي في ما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، لأن جميع البلدان تعتمد على بعضها البعض وعلى المواد الواردة من أنحاء أخرى من العالم لإنتاجها للأغذية. وإن التبادل المستمر للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة أمر مهم للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وهو يضمن

¹ <http://www.fao.org/newsroom/en/news/2004/47027/index.html>

استمرار تحسين إنتاجية المحاصيل، وإمكانية مقاومة الأمراض الجديدة، وتكيف المحاصيل مع التحديات البيئية الجديدة. وبالتالي، فإن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة مصدر قلق مشترك لجميع البلدان، كما هو الأمر بالنسبة للأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

6- وتعتبر المعاهدة الدولية أداة دولية سريعة النمو، وقد ازدادت عضويتها بشكل كبير خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية. وهي تضم اليوم 146 طرفاً متعاقدًا من جميع مناطق العالم. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم في السنوات القادمة، بما أن العديد من البلدان تتخذ خطوات ملموسة لتصبح طرفاً في المعاهدة، مما يشهد على أهمية المعاهدة للمجتمع العالمي.

7- وقد عملت الأطراف المتعاقدة، بصفتها الجهاز الرئاسي بشكل جماعي، مع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ المعاهدة الدولية والنهوض بها خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، مما أدى إلى عدد من الإنجازات الهامة. وتشمل أبرز هذه الإنجازات النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وصندوق فعال لتقاسم المنافع، ونظام معلومات عالمي سريع النمو، والعمل على تعزيز صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وإنفاذ حقوق المزارعين.

8- وقد اعتمد الجهاز الرئاسي، منذ دورته الأولى، مجموعة من الصكوك لحوكمة إجراءاته وتقديم التوجيهات في ما يتعلق بتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك لائحته الداخلية، واللوائح المالية، واستراتيجية التمويل، وإجراءات الامتثال، وإجراءات الأطراف الثالثة.

ألف - صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام

9- لم يخلق اعتماد المعاهدة الدولية في عام 2001 إطاراً قانونياً دولياً لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة فحسب، بل وفر أيضاً قوة دافعة لفكرة إنشاء مرفق عالمي لتخزين العينات الاحتياطية من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لدعم جهود الصون. وبتشجيع من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي (في ذلك الحين المعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية)، قررت حكومة النرويج إنشاء هذا المرفق العالمي في سفالبارد. وتم إجراء دراسة جدوى خلصت إلى أن سيكون من الممكن إنشاء حماية غير معرضة للفشل للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ويمكن أن تكون فعالة ومستدامة وبتكلفة معقولة، ولكنها أيضاً مقبولة من الناحية السياسية والقانونية. وتم بناء القبو بدعم قوي من بلدان الشمال. وتم افتتاح قبو البذور العالمي في سفالبارد في 26 فبراير/شباط 2008، ويجب أن يوافق مودعو البذور في قبو البذور العالمي على إتاحة عينات من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المودعة لأغراض البحث وتربية النباتات والتدريب. وحتى الآن، هناك أكثر من مليون عينة مودعة في قبو البذور العالمي.

10- وفي نفس الوقت، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل (صندوق المحاصيل) في عام 2004، نيابة عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، للمساعدة في دعم أهداف المعاهدة الدولية بطريقة مستدامة من خلال صندوق للهبات لتنوع المحاصيل. ويعتبر صندوق المحاصيل عنصراً أساسياً في استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية. وهو يقدم منحاً طويلة الأجل لحماية المجموعات الدولية من التنوع المحصولي القيم الموجودة في بنوك الجينات حول العالم، مع رؤية لتأمين أساس لزراعة متنوعة ومستدامة إلى الأبد، لدعم الأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر. كما أنه يدعم قبو البذور العالمي في سفالبارد من خلال تغطية تكاليف تشغيله السنوية، وفي نفس الوقت تمويل المساعدة التقنية وبناء القدرات في جميع أنحاء العالم لتعزيز توافر الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتبادل المعلومات. وعلى سبيل المثال، بفضل عمل الصندوق وشركائه، تتلقى الآن أكبر مجموعة من الأرز في العالم في المعهد الدولي لبحوث الأرز، تمويلاً دائماً لصون وتبادل 136 ألف نوع من المحاصيل الأساسية التي تغذي أكثر من ثلاثة مليارات شخص في جميع أنحاء العالم.

11- والأهم من ذلك هو أن التصديق على المعاهدة الدولية وتنفيذها قد مكن أعضاء المنظمة من تعزيز سياساتهم وبرامجهم الوطنية بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وهناك العديد من الأمثلة العملية التي قدمتها الأطراف المتعاقدة في تقاريرها القطرية حول تنفيذ المعاهدة، ويتم تقديمها إلى الجهاز الرئاسي كجزء من إجراءات الامتثال التي اعتمدها. وأشار 79 في المائة من الأطراف المتعاقدة التي قدمت التقارير إلى أنها قد وضعت قوانيناً أو لوائحاً أو إجراءات أو سياسات بهدف تنفيذ المعاهدة. وعلى سبيل المثال، قانون التنوع البيولوجي الزراعي الجديد في إكوادور، حيث تم الاعتراف بحقوق المزارعين وتخصيص الموارد من خلال خطط إدارة الأراضي المحلية. وفي الهند، أجريت مناقشات مفصلة منذ عام 2014 لتحديث خطة العمل الوطنية لإدارة الموارد الوراثية، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للمساهمة في النظام المتعدد الأطراف وإشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة في التنفيذ الوطني للمعاهدة.

باء - تسهيل الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتبادلها

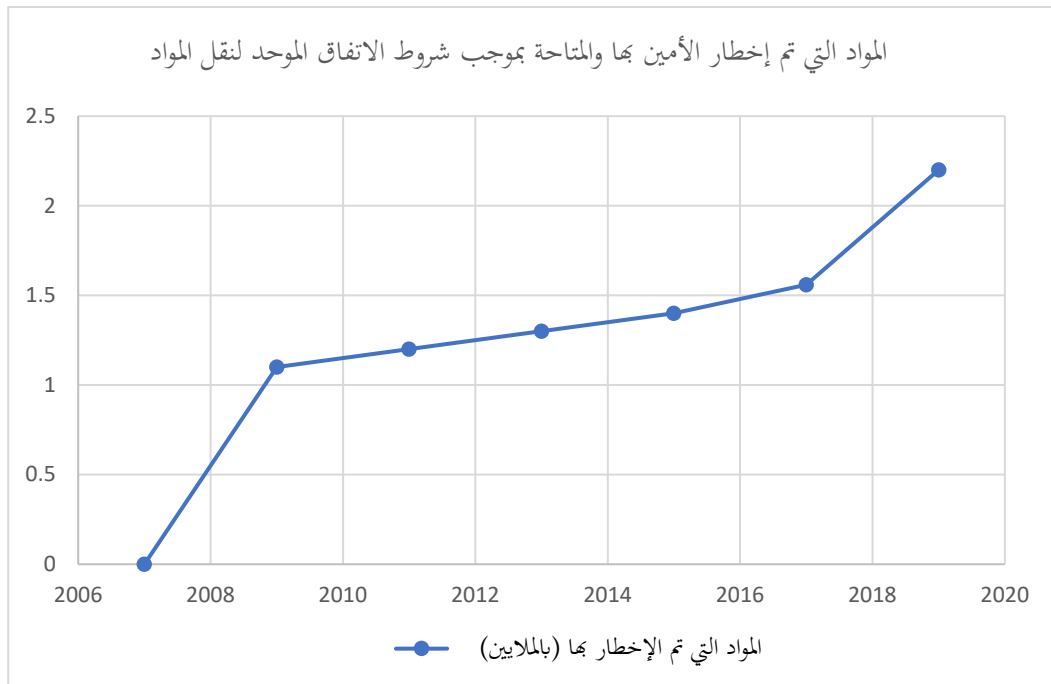
12- أنشأت المعاهدة الدولية، منذ دخولها حيز التنفيذ، أكبر نظام لتبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في جميع أنحاء العالم. واليوم، يُعد النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتنقسم منافعها (النظام المتعدد الأطراف) أكثر الآليات العالمية منهجية وأكبرها لضمان الحصول على الموارد الوراثية النباتية بشكل منتظم وميسر، مما يشكل مجمع جينات عالمي يضم أكثر من 2.2 مليون حالة نفاذ أخطر الأمين بها. والمواد متاحة للمربين والعلماء فيما يعملون على مساعدة المزارعين على مواجهة تحديات تغير المناخ والآفات والأمراض. ويتم الاحتفاظ بهذه المواد في بنوك الجينات المحلية والوطنية والدولية، بما في ذلك المجموعات الكبيرة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وهي تخضع لتوجيه سياسات الجهاز الرئاسي لفائدة المجتمع الدولي.

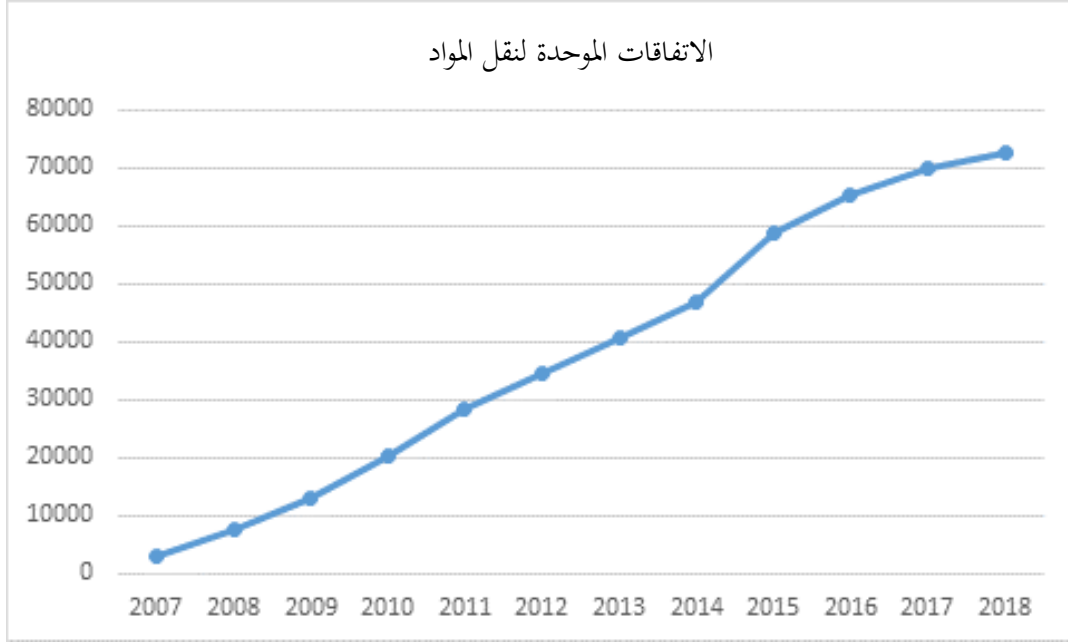
13- اعتمد الجهاز الرئاسي الاتفاق الموحد لنقل المواد في عام 2006 لتوفير عقد قياسي بسيط وسهل الاستخدام يقي تكاليف المعاملات عند أدنى حد لمقدمي الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ومتلقيها في النظام المتعدد الأطراف. ومع اعتماد الاتفاق الموحد لنقل المواد، أصبح النظام المتعدد الأطراف شغالاً بالكامل في يناير/كانون الثاني 2007، ومنذ

ذلك الحين، تم نقل أكثر من 5.4 ملايين حالة نفاذ على المستوى العالمي والإبلاغ عنها. ويساهم النظام الميسر للاتفاق الموحد لنقل المواد في زيادة تبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من خلال دعم المستخدمين، المقدمين والمتلقين على حد سواء، لتسهيل وضع الاتفاقات الموحدة لنقل المواد ورفع التقارير اللازمة إلى الجهاز الرئاسي.

14- ولتوفير الدعم اللازم لتشغيل النظام المتعدد الأطراف، نما النظام العالمي للمعلومات بشكل سريع لتمكين جمع المعلومات بشأن الموارد الوراثية النباتية وتبادلها. ومنذ عام 2017، تعمل بوابة النظام العالمي للمعلومات على تسهيل الحصول على البيانات بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، من خلال الربط بين أنظمة المعلومات الحالية ودعم المستخدمين بمعايير التبادل.

15- وكان اعتماد "معرفة الكيانات الرقمية" أحد أهم الإنجازات للنظام العالمي للمعلومات، وهي تُستخدم كمعرفة فريدة دائمة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يتم تبادلها. وتساهم معرفة الكيانات الرقمية في زيادة كمية ونوعية البيانات بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتحسين توافرها على المستوى العالمي. وتم تعيين ما يقارب 900 ألف معرف كيان رقمي حتى الآن. وبفضل وظائف الوساطة ووضع المعايير الخاصة بالنظام العالمي للمعلومات، يمكن الآن للباحثين ومربي النباتات وكذلك المزارعين تبادل المعلومات والبيانات بكفاءة أكبر.





جيم - دعم المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام

16- تمثل حقوق المزارعين جانبًا هامًا من جوانب الحفاظ على التنوع الوراثي للمحاصيل. وبصفتها أول صك دولي ملزم قانوناً يعترف على وجه التحديد بالمساهمات الهائلة لمجتمعات المزارعين المحلية والأصلية والمزارعين في جميع أنحاء العالم في تطوير الموارد الوراثية النباتية وإدارتها منذ آلاف السنين، تلزم المعاهدة الدولية جميع الأطراف المتعاقدة بحماية وتعزيز حقوق المزارعين، بما في ذلك عن طريق حماية معارفهم التقليدية، وضمان مشاركتهم في التقاسم العادل للمنافع وتيسير مشاركتهم في صنع القرارات الوطنية.

17- ومنذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ، ركزت جهود الأطراف المتعاقدة على تبادل الخبرات في ما يتعلق بتنفيذ حقوق المزارعين في السياقات الوطنية الخاصة بها. وقد ولدت هذه التبادلات وجهات نظر حول كيفية دعم تنفيذ حقوق المزارعين من قبل المعاهدة الدولية، بمشاركة نشطة بشكل خاص من جانب المزارعين ومنظمات المزارعين، فضلاً عن مجموعات أخرى لأصحاب المصلحة المهتمين.

18- وفي عام 2017، أنشأ الجهاز الرئاسي فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين، وكلفه بوضع قائمة للتدابير الوطنية بشأن حقوق المزارعين، ووضع خيارات لتشجيع أعمال حقوق المزارعين وتوجيهها وتعزيزها، على النحو المنصوص عليه في المادة 9 من المعاهدة. وقد أعد فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين مشروع قائمة للنظر فيه واعتماده من جانب الجهاز الرئاسي في هذه الدورة.

دال - صندوق تقاسم المنافع

19- يرعى صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية مشاريعاً في البلدان النامية بهدف زيادة تنوع المحاصيل وتمكين التبادل الديناميكي للمواد الوراثية النباتية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

20- وقد مول صندوق تقاسم المنافع، منذ إنشائه في عام 2009، 80 مشروعاً في 67 بلداً نامياً، واستفاد منه أكثر من مليون شخص في جميع أنحاء العالم، معظمهم من صغار المزارعين. وقد تم إيداع أول دخل قائم على المستخدم ناتج عن استخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد في صندوق تقاسم المنافع في عام 2018.

21- ويدعم صندوق تقاسم المنافع من خلال مشاريعه إدارة الموارد في الموقع الطبيعي وعلى مستوى المزرعة، وولد الروابط مع جهود الصون الأوسع نطاقاً خارج الموقع الطبيعي. ويمكن صندوق تقاسم المنافع صغار المزارعين والعلماء والمربين من الاستفادة من المستودعات العالمية للجينات التابعة للمعاهدة لإجراء البحوث التعاونية وتطوير أنواع جديدة من المحاصيل. وبالتالي فإنه يسهل التدفق الديناميكي لمواد الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من المزارعين إلى المجموعات خارج الموقع الطبيعي ومنها إلى المزارعين من خلال النظام المتعدد الأطراف. وقد كان لمشروع صندوق تقاسم المنافع هذه أثراً إيجابياً كبيراً على صون التنوع البيولوجي الزراعي في العالم واستخدامه المستدام، وقدرة نظم الإنتاج الزراعي على الصمود، والأمن الغذائي لدى صغار المزارعين.

22- ويعتبر صندوق تقاسم المنافع عنصراً أساسياً في استراتيجية التمويل للمعاهدة، ويلعب دوراً تحفيزياً في تنفيذها الشامل. ولا يعمل صندوق تقاسم المنافع بمعزل عن غيره، لأن الاستثمار في الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة يعتمد على العديد من آليات التمويل كما هو موضح في المادة 18 من المعاهدة الدولية.

هاء - استراتيجية التمويل

23- تُعدّ استراتيجية التمويل أمراً بالغ الأهمية لتنفيذ المعاهدة الدولية، ويعتمد مدى قدرة البلدان النامية على التنفيذ الفعال للالتزامات بموجب المعاهدة على عملها الفعال.

24- وأفادت الأطراف المتعاقدة مؤخراً عن طرق مبتكرة يستكشفونها لتمويل أنشطة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وعلى سبيل المثال، يتم تطوير قانون جديد للتنوع البيولوجي في إكوادور سينشئ صندوقاً وطنياً للتنوع البيولوجي الزراعي والبنود والزراعة المستدامة، بهدف جمع 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة. وفي عام 2018، منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبلغ 47 مليون دولار أمريكي للبحوث التعاونية بشأن المحاصيل، من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي من خلال الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ويشمل ذلك جهود البحوث التعاونية بين الباحثين في الحكومات الوطنية في البلدان النامية، ومراكز البحوث الدولية، والباحثين في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، ومربي النباتات.

25- وهناك عدد من التطورات الأخيرة في السياسات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية التمويل، بما في ذلك تنقيحها. وبالتالي، تعتمد استراتيجية التمويل المحدثة التي يتم عرضها للنظر فيها في الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي، في جملة أمور، هدفاً عاماً لاستراتيجية تمويل المعاهدة وكذلك الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لتعبئة التمويل، لتكون قادرة على الوصول إلى مستوى عالٍ من التنفيذ لجميع أولويات خطة العمل العالمية الثانية للمنظمة بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بحلول عام 2030.

ثالثاً - التطورات الجديدة: الفرص والتحديات

26- لقد كان التقدم والإنجازات المحققة بموجب المعاهدة الدولية ممكناً بفضل التزام الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة وتفانيهم وجهودهم، والدعم المقدم من الشركاء الذين يعملون معاً على تحقيق أهداف المعاهدة بموجب توجيهات السياسة الصادرة عن الجهاز الرئاسي. وفي غضون ذلك، خلال تلك السنوات الخمسة عشرة السابقة، طرأت العديد من التغييرات الهامة والتطورات الجديدة في المشهد العالمي المتطور باستمرار والمتعلق بالمعاهدة الدولية، مع انعكاسات كبيرة على تنفيذها.

27- وكان اعتماد خطة التنمية المستدامة (خطة عام 2030) وأهداف التنمية المستدامة من أهم التطورات التي حدثت منذ بدء نفاذ المعاهدة الدولية، مع جدول أعمال طموح ورؤية تحويلية. وبانت خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، منذ اعتمادها في سبتمبر/أيلول 2015، تشكل وتوجه جهود التنمية الدولية، مع تأثير قوي على قطاع الزراعة وممارساته. واليوم، تمثل أهداف التنمية المستدامة الإطار المرجعي الرئيسي للمجتمع العالمي، ليس فقط للحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة، بل أيضاً للشركات الخاصة، ومؤسسات التنمية، ومجموعات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات والتعاون من قبل جميع البلدان والمواطنين لتحويل عالمنا من خلال التنمية المستدامة. وإن التنمية المستدامة ليست مجرد مفهوم علمي ولكنها أيضاً مفهوم معياري، وهي تركز على طريقة منصفة وعادلة لتعزيز رفاهية الإنسان والعالم من خلال التعاون من قبل الجميع.

28- وتعكس خطة عام 2030 بقوة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعي والبيئي - وتربط الأهداف والغايات المختلفة لمعالجة النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة بطريقة متكاملة. وبموجب أهداف التنمية المستدامة، يتم عرض الأمن الغذائي والزراعة المستدامة ليس فقط كقضايا زراعية، بل باعتبارها مترابطة مع الأهداف الإنمائية المهمة الأخرى، مثل تعزيز التنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مسؤول، مع إيلاء أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه التنوع البيولوجي الزراعي. ولذلك، فإن خطة عام 2030 تتناول مباشرة جوهر المعاهدة الدولية، بما أن المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هي نقطة التقاء بين الزراعة والبيئة والتجارة، وينبغي أن يكون هناك تآزر بين هذه القطاعات. وأقرّ الجهاز الرئاسي، في دورته السابعة، بأن تنفيذ المعاهدة يساهم، على وجه الخصوص، في مقاصد أهداف التنمية المستدامة 2-5 و 6-15، المتعلقة بصون الموارد الوراثية والحصول عليها وتقاسمها.

29- وأصدرت منظمة الأغذية والزراعة، في فبراير/شباط 2019، أول تقرير علمي على الإطلاق بشأن حالة التنوع البيولوجي الذي يدعم نُظْمنا الغذائية. وتشير حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم إلى أن النتيجة الرئيسية هي أن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة أخذ في الانخفاض. ولا يزال الانتقال إلى الإنتاج المكثف لعدد أقل من الأنواع والسلالات والأصناف هو الدافع الرئيسي لفقدان التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة. وتشير أيضاً إلى أن تنوع المحاصيل في حقول المزارعين أخذ في الانخفاض من حيث الحجم والكمية، بينما تتزايد التهديدات التي تواجهها. ومن بين حوالي 6 000 نوع من النباتات التي تم جمعها أو زراعتها من أجل الأغذية، يسهم أقل من 200 نوع بشكل كبير في الإنتاج العالمي للأغذية، وتمثل 9 فقط منها 66 في المائة من إجمالي إنتاج المحاصيل.

30- وفي حين أن التقرير يبرز أيضاً الاهتمام المتزايد بالممارسات والمناهج المراعية للتنوع البيولوجي باعتبارها نتائج مشجعة، فإنه ينبغي القيام بالمزيد، وتشمل التوصيات الرئيسية لتعزيز الأطر التمكينية، خلق الحوافز وتدابير تقاسم المنافع لمواصلة الجهود لصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ويدعو التقرير أيضاً إلى تحسين التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتعاون الشامل لعدة قطاعات، والتعاون الدولي، بما في ذلك تطوير القدرات، ويُعد إدماج التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في جميع مجالات السياسة ذات الصلة أمراً ضرورياً في هذا الصدد.

31- وقد كان لتطوير التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، المتعلقة بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، أثراً متزايدة على تنفيذ المعاهدة الدولية منذ دخولها حيز التنفيذ. ولقد تطورت هذه التكنولوجيات بوتيرة متسارعة على مدار العقد الماضي، مما ساهم في زيادة كفاءة وفعالية الجهود التي يبذلها مستخدمو الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من ناحية، مع طرح تحديات مؤسسية وسياساتية لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من ناحية أخرى.

32- واليوم، من المسلم به جيداً أن التقنيات الوراثية والجينومية المتقدمة، وما يتصل بها، ستحدث من الآن فصاعداً أثراً كبيراً على تربية النباتات وصون الموارد الوراثية النباتية. ويتم توليد كميات كبيرة من البيانات بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بمزيد من الدقة. ويمكن أن تحسّن هذه التطورات قدرتنا على توصيف وتقييم الموارد الوراثية بشكل كبير، مع تقليل وقت فترات التكاثر، وبالتالي فإن لديها القدرة على المساهمة في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي. وتُعد الابتكارات التكنولوجية مهمة أيضاً للانتقال إلى نظم إنتاج صحية ومراعية للبيئة وللحوكب.

33- ومع ذلك، أثّرت بعض المخاوف بشأن الآثار الضارة المحتملة للتكنولوجيات الجينية الجديدة والناشئة ذات الصلة، وكذلك القضايا النظامية الأخرى المرتبطة بها. ومن أبرزها الفجوة في القدرات بين البلدان والأقاليم في ما يتعلق بالحصول على هذه التكنولوجيات واستخدامها وتنظيمها، والفجوة الاقتصادية المصاحبة لها. ويتمثل جانب هام آخر، خاصّة في ما يتعلق بالنظام المتعدد الأطراف، في كيفية معالجة المعلومات التي يتم توليدها بواسطة تلك التقنيات أو من خلالها، وإدارتها واستخدامها.

34- ويمكن للتكنولوجيات والمعلومات المتقدمة أن تعمل من أجل تحسين المجتمع العالمي ولتحقيق المصلحة الجماعية لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع، ولكن تكتسي التنمية العادلة والمنصفة نفس القدر من الأهمية. وفي سياق المعاهدة الدولية على وجه الخصوص، من الضروري إيلاء اهتمام خاص للمزارعين في الجهود المبذولة لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

رابعاً - نحو المستقبل

35- تمثل الذكرى الخامسة عشرة لبدء نفاذ المعاهدة مناسبة للاحتفال، للاعتراف بالتقدم والإنجازات التي حققها مجتمع المعاهدة بأسره في ما يتعلق بتنفيذها. وفي الوقت نفسه، توفر أيضاً فرصة مهمة لمراجعة التغييرات والتطورات ذات الصلة التي حدثت خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، والتأمل في القضايا الحرجة التي تؤثر على تنفيذها. وخلال السنوات الخمسة عشرة الأولى، ركز الجهاز الرئاسي على إنشاء النظم والآليات الأساسية وتعزيزها، وخاصة على تعزيز النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها. واليوم، أصبحت النظم والآليات الرئيسية جاهزة للعمل، وذلك بفضل العمل الجاد والتعاون بين أصحاب المصلحة والقرارات المهمة التي اتخذها الجهاز الرئاسي.

36- ولكي تظل المعاهدة الدولية أداة أساسية وتشغيلية ذات قيمة حقيقية توفر إطاراً فعالاً للحكومة لتسهيل تبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها، يتعين على الجهاز الرئاسي ومجتمع المعاهدة بأسره اغتنام هذه الفرصة، ليس فقط للاعتراف بالإنجازات، ولكن أيضاً لتوسيع نطاق النجاح، والاستعداد للتحديات الناشئة واغتنام الفرص لمواصلة التقدم في تنفيذ المعاهدة الدولية على المستوى العالمي، وإحداث تأثير على المستوى الوطني والمحلي لتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

37- وبالاستناد إلى الإنجازات المحققة، ينبغي توجيه جهود أكبر في السنوات المقبلة، نحو التنفيذ الفعال، ودعم الأطراف المتعاقدة وأيضاً أصحاب المصلحة الآخرين في التنفيذ الكامل لمختلف الأحكام، وخاصة على المستوى الوطني. ومن خلال التنفيذ الفعال والكامل، يمكن أن يعزز الجهاز الرئاسي أهمية المعاهدة الدولية ومساهماتها في التنمية المستدامة للمجتمع العالمي. وينبغي التركيز بشدة خلال العقد المقبل على تعزيز السياسات الوطنية للزراعة والتنمية ذات الصلة بالمعاهدة الدولية، ومواصلة دمج الأبعاد العملية لصون الموارد واستخدامها المستدام التي تروج لها المعاهدة الدولية. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز دمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطط التنمية الوطنية، والميزانيات والأولويات الوطنية للحصول على الدعم من الجهات المانحة والتمويل الخارجي، بما في ذلك الآليات المتعددة الأطراف التي تدعم التنوع البيولوجي، وتغير المناخ.

38- وسيعتمد مفتاح النجاح في المستقبل، من بين أمور أخرى، على تعاون جميع الأطراف الفاعلة. وسيستمر الجهاز الرئاسي في تسهيل وتعزيز وتمكين التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة على جميع المستويات لزيادة تعزيز صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وفي حين أن هناك بعض الاختلاف في المصالح بين الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجتمع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، يتشاطر الجميع الهدف المشترك المتمثل في صون هذا التنوع

البيولوجي الزراعي الهام واستخدامه المستدام. ويتعين على الجهاز الرئاسي تمكينهم لصياغة شراكات مبتكرة واستراتيجية لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل. وتوفر خطة عام 2030 حوافز قوية لهذا التعاون، وتدعو الجهات الفاعلة المختلفة إلى الاتحاد، وضم جهودها، وتخطي الخلافات فيما بينها، لتحقيق أهداف مشتركة من أجل مستقبل أفضل.

39- وعند تشجيع الشراكات وتعزيزها، يجب التركيز بشكل أكبر على تقاسم المنافع، وخاصة مشاركة المعلومات ونقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات. وهناك ثغرات كبيرة في القدرات العلمية والتكنولوجية لتحسين المحاصيل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مما قد يؤثر على التنفيذ الكامل للمعاهدة الدولية. ويمكن للتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين أن يساهم في بناء الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة لكي تعمل معاً ولزيادة ثقتها بالمعاهدة الدولية ودورها. وسيتناول هذا التعاون أيضاً عدداً من أحكام المعاهدة الدولية بطريقة أكثر تكاملاً، مما سيخلق المزيد من أوجه التآزر في تنفيذ عناصرها المختلفة.

40- ومن المهم أيضاً البحث عن نهج متوازنة في العلوم والتفاعل الاجتماعي لأفضل السياسات. وبينما نقدر المساهمات التي قدمتها التكنولوجيات المتقدمة في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وإدارتها واستخدامها، من الضروري أيضاً النظر في آثارها المحتملة وكيفية إدارة المخاطر الكامنة، خاصة بالنسبة لصغار المزارعين الذين هم أكثر الفئات ضعفاً. وتدعو روح خطة عام 2030 إلى اتباع هذا النهج الشامل لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة عادلة ومنصفة.

41- وسيظل وضع عمل المعاهدة بقوة على جدول أعمال السياسات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتنمية المستدامة، مهمة جماعية. وإن الدعوة إلى مساهمة الموارد الوراثية النباتية في الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش المستدامة والقضاء على الفقر في إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 ستكون أمراً بالغ الأهمية أيضاً. وينبغي أن تربط الأهداف ذات الصلة، في إطار جديد، بين التنوع البيولوجي والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، ليس فقط لمعالجة التنوع الوراثي ولكن أيضاً لاستخدامه بطريقة مستدامة. ومن الضروري معالجة الروابط الحرجة بين الزراعة والبيئة بشكل أكثر ملاءمة لتحسين اتساق السياسات.

42- ولصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، يجب على المجتمع العالمي أن يتصرف ككيان واحد، نظراً للترباط بين البلدان. ويستمر تآكل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بينما يزداد عدد السكان في العالم، وكذلك تزداد الآثار الضارة لتغير المناخ على الكوكب. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في استكشاف الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وصونها واستخدامها المستدام، ويجب معالجة هذه الفجوات من خلال نهج متكامل على النحو المطلوب في المادة 5. ولا تزال هناك فجوة رئيسية تتعلق بضمان صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتوافرها على المدى الطويل، وهي ذات أهمية خاصة لمعالجة سوء التغذية وتنوع النظم الغذائية. وينبغي تأمين زيادة في الاستثمارات في مجالات صون وتوافر واستخدام الموارد الوراثية النباتية للمحاصيل الهامة من أجل تحسين التغذية، مثل الفواكه والخضروات والمحاصيل غير المستغلة.

43- ويحتاج المجتمع العالمي إلى إطار حوكمة فعال وعملي للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة للمساهمة في مواجهة التحديات العالمية الحرجة الحالية. ويمكن أن يجمع الجهاز الرئاسي، في ظل قيادته ورؤيته بشأن الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، بين جميع أصحاب المصلحة في المعاهدة الدولية عبر الحدود والقطاعات لتحقيق أهدافنا المشتركة لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بطريقة أفضل.

خامساً - التوجيهات المطلوبة

44- إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة واعتماد قرار، مع مراعاة العناصر الواردة في المرفق بهذه الوثيقة، للإقرار بالتقدم المحرز حتى الآن وتقديم التوجيهات بشأن الاتجاهات المستقبلية التي يتوخاها للمعاهدة الدولية، ومواصلة الإسهام بأكبر قدر من الفعالية في الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة، والاستجابة أيضاً للتحديات العالمية الناشئة، من خلال تنفيذها.

المرفق

عناصر قرار محتمل

القرار 2019/XX

الاحتفال بمرور خمس عشرة سنة على إنشاء المعاهدة الدولية
للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

إن الجهاز الرئاسي،

إذ يقرّ بالإنجازات الملحوظة والتقدم المحرز في السنوات الخمسة عشرة الأولى من تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية)؛

وإذ يعيد التأكيد على أن التنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية يساهم في مواجهة التحديات العالمية الحالية الملحة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة وتغير المناخ؛

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار تآكل التنوع الوراثي بوتيرة تندر بالخطر، وفي ظلّ ازدياد عدد سكان العالم، يتزايد سوء التغذية والعدد الإجمالي للجوع، وفي نفس الوقت تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ أيضاً؛

وإذ يدرك تأثير التغييرات في المشهد السياسي العالمي وتطور التكنولوجيات المتقدمة بالنسبة إلى صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، والآثار المحتملة لذلك على تنفيذ المعاهدة الدولية؛

وإذ يستذكر القرار 2017/1، مساهمة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

1- يعيد التأكيد على التزامه بالتنفيذ الكامل للمعاهدة الدولية، بحيث تواصل توفير إطار حوكمة عالمي فعّال وصالح لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛

2- ويشجع الأطراف المتعاقدة على تعميم تنفيذ المعاهدة الدولية في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتعزيز إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطط التنمية الوطنية، والميزانيات والأولويات الوطنية للحصول على الدعم من الجهات المانحة؛

3- ويدعم بقوة التعاون ومواصلة تطوير الشراكات بين الأطراف المتعاقدة ومختلف أصحاب المصلحة من أجل الإدارة الفعالة والعادلة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بموجب المعاهدة الدولية؛

- 4- **ويشدد** على الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في مجال صون وتوافر واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة غير المستخدمة حالياً بشكل كافٍ، أو غير الممثلة على نحو كافٍ في مجموعات بنوك الجينات في جميع أنحاء العالم، والتي تعتبر مهمة لمواجهة سوء التغذية والتحديات الأخرى؛
- 5- **ويقر** بأهمية توسيع نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، لزيادة تيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتبادلها، وبالتالي زيادة الجهود العالمية لصون هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام؛
- 6- **ويقر أيضاً** بأن التقاسم العادل للمنافع، لا سيما تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، هو أمر ضروري لتحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة الدولية؛
- 7- **ويدعو [يحث]** الأطراف المتعاقدة والشركاء إلى بذل جهود متضافرة والالتزام بتنفيذ استراتيجية التمويل المحدثة لدعم وتعزيز تنفيذ المعاهدة الدولية.